

عمان : الثلاثاء ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٢ م. العسدد \$ ٥٠ ٣

الفهرس

قائون تصديق	لسنة ١٩٨٢	قانون مؤقت رقسم (۸)	
		1	
	سنة ۱۹۸۲	قائون مؤقت رقم (٩) ل	
		* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	
قالون تصديق		قَانُونَ مؤقت رقم (۱۰) كم	
وخكوما			
قانون المؤسسات التطوعية لاعمار المدن		قائون نؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٧	
قانون المحلس اأ		قانون مؤقت رقم (۱۲) لس	
	`. · ·		
n	· 5.	tie etc.	
		. 化放射 (計)	
		1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	
		in the spile. The property with the bigs	
֡	قانون الخياس ال	الاردئية اله سنة ١٩٨٧ قالون تصديق الهاشية منة ١٩٨٧ قالون تصديق وخكوم منة ١٩٨٧ قالون المؤسسا،	



نى السيق للفعل مس والملكة للواونية المائمية

بمقتضى الفقرة (١) للعادة (٩٤) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

> قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٢ قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع ري غور الصافي بسين المملكة الاردنية الهاشمية و الصندوق الكوبتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع ري غور "صافي بين المملكة الاردنية الهــــاشمية

المادة ٣ ـــ رثيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيد احكام هذا القانون

رئيس السوزراء ووزيسر السدفساع بسالوكسالسة وليسنسر

وزیـــر وقيد عصفور الدكاور جواد المثاني

الدكتور سميد التل وزير الصناعة والتجارة

المسام المقتي

وزيسر الثقامه والشباب

والقروية والبيئة هسن الومني

المؤقَّت واضافته الى قوانين الدولة هلى اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجماع يعقده :

و الصندوق الكويني للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المادة ٢ ــ تعتبر الانفاقية الملحقة بهلما الفانون والمعقردة بين المملكة الاردنية الهــــاشية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافلـة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها :

1947/1/14

الحسين بن طلال

ووزيسر السياهه والاثار معن ابو نوار عدنسان ابو عوده وزير الاوتاف والشؤون والمقدسات الاسلامية هسن أبراهيم الدكتور محبد عضوب الزبن مروآن دودين أحمد عبدالكريم الطراونة وزير دولة لشؤون رئاسة وزيسر التمويسن وزيسر الداخليسة الوزراء ووزير النتل وزيسرا لحسارجية المهندس علي السحيمات ابراهيم ايوب سلبان عرار مروان القلسم وليسسرة لطبية الاحتباعية وزير دولة نشؤون التربية والتطيم رئاسة الوزراء الدكتور زهير ملحس حكبت الساكت زير الشؤون البلدية وزيسسسر الاشغال الماسة الهندس عوني الصري

اتفاقية قرض

مشروع ري غور الصافي

بين المملكة الاردنية الهاشمية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى أيا يلي المقترض)والصندوقالكوينياللتنميةالاقتصادية العربية (وتسمى فيا يلي الصندوق).

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق ان بمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع ري غور الصافي .

وبما ان غرض الصندرق هو الاسهام في تطوير اقتصادية الدول العربية والدول النامية الاخرى ومدها بالقروض اللازمة لتنفيد مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواء في تطؤير اقتصاديات المقترض . وبما ان الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروطوالاوضاع المبينة بهذه الانفاقية

لللك فقد ثم الانفاق بين الطرفين ما يأتي:

المبادة الأولى

القرض ، الفائدة والتكاليف الاخرى، السداد ، مكان السداد

(۲۰۰۰ ر ۲۰۰۰ ۸) دینار کویتی

٢ — يلتزم المقترض بأن يدفع فالدة سنوية بواقع النين ونصب بالمالة (٥٠٦٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من الفرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ — يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٠ °) سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيد انفاقية القرض .

 ٤ - في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي نبائي غير قابل الرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض تطبيق النص النقرة (٢) من الماده الثالثة من هذه الانفاقية ، يلتزم المقترض بلغم نصف في المائة (٥٠ ٪) سنويا عن أصل الملغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تمهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه :

٥ – تحتسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٢٠٠ يوما مقسمة الى ٢٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة ثقل عن نصف سنة كاملة .



- ٦ يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب مـــن القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالجدول (١) مـــن
- ٧ يسدد المقترض الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقا كل سنة أشهر في ١٥ فبرابر و ١٥ اغسطس مسن
- ٨ ــ يمن للمفترض ، بعد دفع جميح الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق اخطارا سابقا بخمسة وأربعين يوما على الأقل ، أن يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :
 - (أ) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او
- (ب) اصل اي قسط كامل من أقساط السداد، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقا . ٩ _ اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبـــة السداد في دولة الكويت او في الأماكن الأخرى التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

- ١ يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكوينية ، وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة
- ٢ ــ يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض وهل اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه بالحصول على المصلات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة للبقع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، أو التي يكون يكون قد دفع بها فعلا نمن تلك البضائع .

ويعتبر المبلغ المسعوب من القرض في هذه الحالة مؤازيا لقدار الدفالير الكويتية التي لزمت للمصول على

- ٣ وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأنحرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض-وهل اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه ــ بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد،، مقابل دفع المقترض المبلغ ولا يعتبر السداد قد تم طبقًا لأحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدنانسير الكويتية ، وبمقدار ما يتسلمه منها .
- كما اقتلى تطبيق مده الانفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملسة أخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد قالى السعر

2 - 12 (\$4.5) \ \ \ \ \ 1 \ 10.50

سحب مبالغ القرض واستعالهــــا

- إ. يحق المقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبــــة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، لا يجوز سحب مبالغ من القرض لتنطية نفقات سابقة على تاريخ ففاذ هذه الأتفاقية أو لتمويل بضائع اشتريت بعملة المقترض .

- ٢ يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا ألغي القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .
- ٣ هندما يرغب المقترص في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل الرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقرم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الانفساق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات الني يتطلبهــــا الصندوق في
- وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيا يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اتفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٤ على المقترض أن يقدم الى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة أو بعدُ صَرَفها . `
- م طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقترض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ..
- ٣ يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تُسَحُّب من القرض الا تقريل التكاليف المفتولة البضائم اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول (٧) من هذه الاتفاقيــة . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها واتفاق بين المقترض والصندوق قابل للتعديل بانفاق لأحق يينهما
- ٧ يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليهنسا على هندلنا التخو في تثنيلا المشروع فقسط ، وأن لا <mark>يعتملها في غير ذاك مطلقا .</mark> كالا يعتملها في غير ذلك مطلقا .
- ٨ يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحجًا من القرض ؛ سواء ألى المقترض أو لاذنه وأمره .
- ٩ -- ينتهي حتى المقترض في سحب مبالغ من القرض في الدينخ ٣٦ ديسفيز ١٩٨٦ أو أي تاويخ آخر بقر الاتفاق عليها يان المقترض والجينلوق. وفي المشاريح بالله وين المارية المارية المارية والمارية المارية المارية المارية a service of the serv

- ١ يتمهد المقرض بأنحاذ الإجراءات الكفيله يقيام سلطة وادي الاردن (وتسمى فيا بل السلطة) ، تحت الاشراف العام للمقترض ، بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقا للاسس السليمه الهندسية والمالية والاداربسة والمتبعة في ادارة المرافق العامة .
- ٧ ١ يلتزم المقرض بان يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلطة بالشروط والأوضاع الي لكون في حسيسة

- مب- يلتزم المقترض بان يوفر للسلطه بالاضافة الى حصيلة الفرض كل المباك الاخترى اللازمة التنفيذ المشروع وذلك حال نشوء الحاجة اليها وبقدر هذة الحاجة وطبقا للشروط والاوضاع المرضية للصندوق .
- ٣ يتعهد المقترض بان يتخد او يعمل على اتخاذ اي اجراء او عمل لازم اتسكين السلطة من تنفيذ المشروع وبان لا
 يقوم او يسمع بالقيام باي اجراء او عمل من شانه عرقلة او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من نصوص
 هذه الاتفاقية .
- يتعهد المقترض بان تقوم السلطة بتنفيذ المشروع حسب الجدول الزمني المحدد (١٩٨٢ ١٩٨٥) دون اي تاخير
 او امتداد بسبب عدم توافر او عدم كفاية الاموال المحصصة للمشروع وذلك ما لم بوافق الصندوق على غير ذلك.
- ٥ أ يتمهد المقترض بان تقوم السلطه بانشاه جهاز متفرغ الاشراف على تنفيذ المشروع برأمه مهنسلمس كف ذو خبرة ويضم عددا مناسبا من العاملين المؤهلين المتخصصين حسب احتياجات الاشراف، ويكون لهلدا الجهاز من الصلاحيات والسلطات ما يمكنه من النهوض بحسة وليات الاشراف ويتعهد المقترض بان يتسم تعبين رئيس جهاز الاشراف قبل البدء في تنفيذ المشروع بوقت كاف على ان تقوم السلطة بالحصول على موافقة الصندوق المسلمة بالتشاور مسهةا مسمه الصندوق حول صلاحيات هذا الجهاز وسلطاته . ويتمولى جهاز الاشراف على وجه الحصوص اعسداد تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن مدى تقدم العمل في تنفيذ المشروع وتقرير جمالي عن انجاز المشسروع عندانها المناسبة على المناسبة عندا المشروع وتقرير جمالي عن انجاز المشسروع عند انتهاء التنفيذ على ان إعدادها.
- ب دون مساس او حد من إحكام البند (أ) من هذه الفقرة يتعهد المقترض بان تستمين السلطة في الاشراف
 على تنفيذ المفروع بخبرة استشاريين هندسيين مقبولين لدى الصندوق على أن يتم استخدامهم بموجب
 عفود وطبقا لشروط يوافق طبها الصندوق.
- ٦ ما لم بوافق الصندوق على غير ذلك يتم طرح عمليات تنفيذ المشروع في مناقصات عالمية تنافسية ويتم الحصول
 على موافقة الصندوق المسبقة على ارساء مقود تنفيذ المشروع وعلى احكامها وشروطها
- ٧ يتعهد المقرض بان تقوم السلطة باستملاك اراضي المشروع وتقسيمها وتوزيعها وفقا للاحكام المنظمة لذلك في
 (قانون العدير وادي الاردن لسنة ١٩٧٧) وبان يقوم المقرض بالتشاور مع الصندوق قبل اجراء اي تعسمدبل
 في هذه الاحكام ويتعهد المقرض بان تراعي السلطة في تخطيط الوحدات الزراعية تصميسم شبكسات الري
 بالمشروع .

- ١- أ _ يتمهد المقترض بان تقوم السلطة بتشغيل المشروع وصيانتة وكدلك بتشغيل وصيانة المرافق غير الداخلـــة
 قي المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع وذلك وفقا للاسس السليمه الهندسية
 والزراعية والمالية والادارية .
- ب... دون حد من عمومية احكام البند رأم من هذه الفقرة يتمهد المقترض بان تقوم السلطة بانشاء اداره مقيمة ومتقرغه لتشغيل المشروع وصيانته تضم عددا كافيا من العاملين المتخصصين المؤهلين حسب احتياجات التشغيل والصيانة ويرأسها احد كبار العاملين من ذوي الحيرة والكفاءة على ان تقوم السلطة بالتشاور مسبقا مع الصندوق في شان تكوين هذه الادارة وصلاحياتها ومسؤولياتها قبل البدء في تشغيل المشروع بوقت كاف .
- ١١- يتمهد المقترض بان تتخذ السلطة كل الاجراءات اللازمة الهان توزيع المياه على الوحدات الزراعية بالمشروع
 على نحو منتظم وكفء وفقا للمقتنات المائية المحددة في تصميم المشروع وبما لا يحل بالتوزيع العادل الدي ببن
 اجزاء المشروع .
- ١١- يتمهد المقرض باتخاذ كل الحطوات اللازمة لرفع الكفاءة الانتاجية للمشروع من خلال خدمات الابحاث الزراعية والارشاد والوقاية .
- ١٣ يتمهد المقرض بان نقوم السلطة بمراجعة شاملة للدراسة الحالية لمركزي انتاج الشتول والنسويق بالمشروع على
 ١٥ تتقدم الحالصندوق بحصيلة وتوصيات هذه المراجعة في موحد اقصادا ١٩٨٧/٣/٢١ او اي تاريخ آخر قد يتفق عليه بين الصندوق وبين السلطة وعلى أن يتم تنفيذ النوصيات المتعلقة بهذين المركزين بعد موافقة الصندوق .
- ١٤ يتمهد للقبرض بان يتخذ البرتيبات الكفيلة بتوفير التسهيلات الالتمانية متوسطة الاجل اللازمة لتمويل شـــراء
 معدات الري الحقل للمشروع :
- ١٥ يتمهد المقرض باتخاذ كل الترتيبات اللارمه التي تكفل للسلطة أن توفر من بيع مباه ري المشروع حصيلة تكون
 كافيه لاسترداد التكاليف الراسمالية للمشروع في مدى عمره الاقتصادي ولتغطية التكاليف السنوية لتشغيل...
 وصيافته وتكاليف الاستبدال.
- ١٦- يتمهد المقرض بالنخاذ كل الترقيبات اللازم التي تكفل توفير التمويل الموسمي المساخلات الزراعية اللازمــــة المشروع .
- ٧٧ ـ يتمهد المقرض بان تقوم السلطة بامساك حسابات مستقله المشهروع وباخضاع هذه الحسابات التدقيق طبقسا المعبرة في المستوى المعبرة به يكونون المعبرة المسلمة لتدقيق الحسابات من قبل مدقعي حسابات مستقين من ذوي المستوى المعبرة به يكونون مقبولين لذي الصبندوق ويتزويد الصبندوق في موحد الهماه ستة الشهر من نباية كل سنة مالية الثناء تنفيذ المشروع بنسخ مصدقة من الرابك المدتون لحسابات المشهروع عن تلك السنة .
- ١٨ يتنهد المقترض بان تقدم السلطة جميع الدراسات والتصميات والمواصفات ومواهيد التشيد الحاصة بالمشروع وذلك بمجرد اهدادها وبان توافئ السلطة الصندوق اولا باول باي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر.

المكندات الأجل

١٩ يتخد المقترض التدابير الكفيلة بان تحسك السلطة معجلات مستوفاه يمكن بواسطها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع (بما في ذلك تكاليفه) وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف علمها المركز المالي السلطة وعملياتها .

. حرس. ويلتزم المقترض بأن يم تزويد الصددوق بجميع مايطلبه في حدود المعقول من معلومات وبيســـانات متعلقة باتفاق حصيلة القوض او باليضائع او بالمشروع او بالمركز المالي السلطة او بادارتها واحمالها .

• ٢- سيتعاون المقترض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق الحراض القرض ، ولهدهالغاية سيزود كــــل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة المسائل ا المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام .

ويلتزم المقترض بأن يقوم باشطار الصندوق فوراً بأي عامل من شأنه ان يعرقــــل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المفروع في المستقبل) زيادة ملموسة عن التقدير الحالى ، أو ينطوي على تهديدبللك

١٩ يتخذ المقرض ، في سبيل تنفيذ المفروع وادارته ، الترتبيات الكفيلة بأن تعمل السلطة طبقا لانظمة وقو اعســد كفيلة بمحقيق اغراض المشروع ويوافق عليها الصندوق ، ويكون لها من الصلاحيات والادارة ما يؤهمها لتنفيذ المشروع وادارته بالعناية والكفاءه اللازمين .

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقا ، في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين ، بأى اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للسلطة او لتعديل القراعد والانظمة الحاصة بهــــا بشكل مؤثر في تحقيق اغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لنبادل الرأى بشأن الاجراء المقترح .

٧٧ _ يقوم المقترض بنفسه او بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ضداغ اطر المتعلقة بشرائها و فقلها وتسليمها في موتع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالميالغ التي تتفق والعرف التعجارى السليم ، وحلى ان يكون التأمين واجها دفعه في حالة و قوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء المبضائع او بعملسة التحريل الحر.

وكلنك يقوم المقترض بنفسة او بالواسطة بالتأمين ضد الهاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة ، وبالمبالغ التي تنفق والعرف المبجاري السليم .

٣٣- يقرر المقرض والصندوق ان يتهما ان لايتمتع اي قرض خارجي كغر بأولوية على قرض الصندوق، عن طريق الشاء فيان ميني على اموال الحكومة ، وتحقيقها للملك ، فان المقرض يلام ويتعهد باله في حالة انشأ أو قيسام اي ضان عين على اموال الحكومة لكفالة مداد قرض خارجي يصبح ذلك الضيان البيني تلقائيا وينفس المقدار وبلارت درجة الارلية ، كفيلا لمساد اصل قرض الصندوق مع الفوائد والتكاليف الاجرى ، ويقوم المقرض على على اذا الحكسام هذه المادة لا تنطق على الأحوال الارة.

- أ ﴾ احوال انشاء ضهانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .
- ب) احوال ترتيب ضهانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة عـــلى
 الاكر من التاريخ الاصلي لنشوشا ومفروض أن يم سدادها من حصيله بيع تلك السلم التحارية .
- ج) احوال الضهانات المبنية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العاديسة لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوشها.

ويشمل اصطلاح امرال الحكومة ، المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية واموال الاقسام السياسية والادارية التابعة لها واموال الجهات والهيئات التي تملكها او تسيطر عليها الحكومة او الاقسام|اسياسية والادارية|لتابعة لها بما في ذلك البنك للركزى او اى مؤسسة مصرفية تقوم باهمال البنك المركزي ، ويشتمل اصطلاح ضبان هيني اي رهن او ضبان او عبء او امتياز او أسبتية من اي نوع كان

- ٢٤ يابرم المفترض بأن يسدد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى بالكامل دون اي خصم ومع الاحفاء النام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المفترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقمل .
- ٢٥ تعنى هذه الاتفاقية وكذلك التصديق عليها وتسجيلها اذا القضى الأمر من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل ، وسيقوم المفترض بدقع
 اى ضرائب او رسوم اومصاريف قد تكون مستحقه بحوجبةو انين الدولة اوالدولمائي يجوز سدادالفرض بعملتها.
- ٢٩ يعنى سداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل :
- ۲۷ جميع مستندات وسجالات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر الصندوق الحصانة التامة بالنسبة لم اقبة المطبوعات وتفتيشها ;
 - ٢٨، تعنى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمصادرة والحجز.

المادة الحامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

- ١ عن للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب الخطار الى الصناءوق بالملك .
 على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغي أي جزء من الفرض يكون المسندوق قد أصدر عنه تعهدًا جائيسنا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- للرجوح ميه طبعه يعمره (٢) من المنافقة من بين المسئليوق بموجب الخطار الى المقترض أن يوقف سخب ٢ – اذا قام سبب من الأسباب الآتية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب الخطار الى المقترض أن يوقف سخب أي مبلغ من القرض :
- ا) حدم قيام المقترض بالزفاء كذا أو جزئها بالتزامه بسداد أصل الفرض أو الفوافد أو التك اليث الأحرى
 ا أو أي سيلغ آخر مستحق بحرج هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصدارق.

ب) عدم ڤيام المقترض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج ﴾ قيام الصندوق باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخوى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

 فيام ظروف استثنافية نجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ النزاماته في هذه الانفاقية ; ويكون لفيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الانفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض في أن يسعب أي مبلغ من الفرض موقوفا ، كلبا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، الى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو الى أن يقوم الصندوق بالحطار المقترض باحادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقترض حقــــه في السحب محدودا بالقدر ومقيدًا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن ترجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ، ولا يخل بالجزاءات ، المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من

- ٣ في حالة ما اذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسه ، واستمر قائمًا لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢/(بيهر) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره تأتمــــا لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اختطـــــار الى المقترض ، يحق للصندوق حيننا. أو في أي وقت لاحق يكون لميه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائمًا ، ووفقًا لمسأ يراه، أن يقرر أن أن اصل القرض قد أصبح مستخفسا وواجب الأداء فورا . وبنساء على ذلك يصبح أصل القرض مستحقاً وواجب الأداء فورا بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية بخالف ذلك .
- إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوظ لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي مسن القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتباء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الانفاقية ، فانه يجوز للصندوق أَنْ يُخْطُر المَقْتَرضُ يَانْهَاء حقه في سحب المُملِغ الباقي بغير سحب ، وبتوجيه هذا الاخطار يعتبر القرض ملفيا .
- أي الغاء الفرض من جانب الصلدوق أو ايقاف لحق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقــــا للفقرة (٢) من المادة الثالثــــة ، الا اذا تضمن التعهد لصا
 - بستقطع المبلغ الملغي من القرض من أقساط السداد استقطاعا نسبيا ، بنسبة الأقساط الى بعضها ?
- ٧ فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الحامسة ، تظل جميع أحكام هذه الانفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل . قُوتْها ، على الرغم من الغاء القرض أو ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية ، أثر عدم التمسك باستخال الحق ، التحكيم

لأحكامها بغض النظر هما قد يمالف ذلك من احكام القوافين الهلية . ولا يحق لأي مسن الطرفين أن يحتج أو يعمسك ، في أي مناسبة من المناسبات ، بأن أي حكم من أحكام هذه الإنفاقية غير صحيح أو غير نافذ ، استنادا

٢ — عدم استعال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الانفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في هذا أو ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الالفاقية أو باستمال سلطة من سلطانسه بمقتضاها ، لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو حصل التأخر في استماله أو النمسك به . كما أن أي اجراء يتخله أحد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ ــ يسعى الطرفان الى تسوية أي خلاف أو مطالبة ، بشأن هذه الانفاقية ، بطريق الانفاق الودي بينهما .

فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين ، عرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة ، يعين كل طرف عضوا من أعضامًا ، ويعين رئيسها الأمين للجامة العربية بناء على طلب أي من الطرفين . وعلى اللجنة أن تنتهي مسسن أعمالها في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها .

فاذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة أو اذا كان قد تعذر تشكيلها أصلا لامتناع أحد الطرفين عن تعيين العصو الذي يمثله بها ، عرض الخلاف على التحكم حسب ما هو مبين في الفقرة الثالية .

 ٤ -- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكين ، يعين المقترض أحدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الشالث المرجع باتفاق الطرفين . وفي حالة استقاله محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين مسن قبل طالب التحكم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم الحسكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه رئيس محكة العدل الدوليه بناء على طلب طالب التحكيم .

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بند اجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح .

ثنمقد هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللدين يخددهما المرجع . ثم تقرر الهيئة بعــــد ذلك مكان

تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبح فرصة عادلة لساع أفوال كل من الطرفين، وتفصل - حضوريا أو غيابيا – في المسائل المعروضة غليها ، وتصدر قراراتها بأغلية الأصوات . ويجب أن يصدر قرارها كتابسة وأن يوقع طيه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين. ويكرن قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة تهائيا ، ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقسدار أنعاب أو مكافآت المحكمين وغيرهنسم من الأشيخاص اللمين يكلفون بالأعمسال والاخراءات المتعلقة بالتنحكيم ﴿ فَإِذَا لَمْ يَعْنَى الطَّرْفَانَ عِلَى مِقْدَارَ تَاكَ الْأَثْمَابِ أَوْ الْكَافَاتَ قبل العقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراهية في ذلك كافة الظروف. ويتحمل كل طرف مسن الطرفين مصروفاته الحاصة التي أفغلها في التحكيم بينا تقسم المصروفات الحاصة بهيئة النحكيم بالنساوي بسين الطرفين. وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطولين، وإجراءات وعجريقة ولعمها.

وتطبق هيئة التحكيم المبادىء العامة المشتركة في القوافين السارية بالدولة المقترضة ودولة المكويت ومبادىء

- الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة التسرية أي خلاف بين الطرفين أو مطالبة من احدهما تجب اي اجراء آخر يمكن انخاذه لتسوية الحلافات او البت في المطالبات .
- ٦ اعلان احد الطرفين للآخر بأي اجراء مـــن الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقـــة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) مسن المادة السابعة . ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بان يجري الاعلان باي طريقة اخرى .

المادة الشابعة احكام متفرقسة

- كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة . وفيا عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاعتفار قسند تم قانونا ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في ضواته المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب الحطار الى الطرف الآخر بر
- ٢ يقدم المترض الى الصندوق ، المستندات الرميسـة المستوفاة التي تدل على صلاحيـــة وتقويض الشخص او سيقومون نيابة من المقرض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية، مع تماذج من توقيع
- ٣ ــ يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الانفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع هليه تطبيقا لها رئيس سلطة وادي الاردن او اي شخص بنيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، واي تعديل المذكور، او اي شخص ينيه عنه بموجب تفويض كنابي رسمي بشرط ان يكون من رأيه أن التعديل او الاضافة تبروهما الظروف وليس من شأنهها أن يزيدا الترامات المقترض زيادة كبيرة . ويتبخذ توقيع ممثل المقترض عــــــلى التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد النزامات المُتَمْرض زيادة كبيرة .

نفاذ الاتفاقية وانتهاؤها

- ١ لا تصبح مله الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق أدلة وافية تفيدان ابرام الاتفاقية مع جانب المقترض قد تم يُوجِبُ تَفْرَيض قالوني ، وانه قد تم التصديق طيها على النحو اللازم قالونا .
- ٧ يجب على المقرض أن يقدم ألى الصندوق ، كجره من الادلة المنصوص عليها في ألفارة السابقة ، فتوى قالولية
- من الجهة الرحمية المتعمة تفيد بان هذه الاتفاقية قد إرمت من جانب المقرض، بناء على تفويض قانوني، وإنه قد تم التصليق عليها على النحو اللازم قانونا ، وإنها صنعيحة وملزمة المقترض طبقا لاحكامها .

- ٣ اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقرض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة، قام بارسال برقية الى المقرض بان هذه الانفاقية قد اصبحت نافذة ، وببدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- £ ـ اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، في ظرف (٩٠) يوما مـــن تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى انتهاء أي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصبح أن يتفق عليها الطرفان ، فأنّه يمن للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقرض. وهند اعطاءهذا الاخطار تنتهى هذه الانفاقية وجميم حقوق والنزامات الطرفين المترتبة عليها فورا .
- ٥ -- كالماك تنتهى هذه الاتفاقية وجميع حقوق والنزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض القرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

يكون المصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

- حسباً بعدًلُ هذا أأوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .
- ٢ و بضاعة ، أو وبضائع تعني المواد والمهمات والآلات والادوات والحدمات المطلوبة للمشروع . وتمن البضائع يشمل دائما تكاليف أستبرادها الى دولة المقرض .
- ٣ و السلطة ه تعني و سلطة وادي الاردن ، المنشأة بموجب قانون المقرض المؤقت رقسم (١٨) لسنة ١٩٧٧ المسمى و قانون تطوير وادي الاردن لسنة ١٩٧٧ ، او اي خلف لما مقبول لدى الصناءوق .

تلكس

21692 J V C JO

العناوين الآثية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض

سلطة وادي الاردن صندوق برید ۲۷۲۹

عمان ــ الاردن

العنوان البرق

جو فاكسو عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت _ دولة الكويت العنوان البرق

2025 ALSUNDUK الصندوق

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكريت فيالتناويخ المذكور في صدرها بواسطة المعتلين المفوضين قافوفا من جانب

الطرفين ، من خمس نسع ، كل منها تعتبر اصلا ، وتعتبر جميعًا مستندًا والحدُّ . عن الصندوق الكويتي

الملكة الاردنية الماشمة المفوض في التوقيع

التنبية الاقتصادية العربية ويس علس الادارة الفوض

الجدول رقم (۱) اقساط السداد

Y	77/1/10 77/1/10 77/1/10	4FV ·
4	7.,7/7/10	40
A,	Y.10/Y/\0 Y.10/A/\0	778
Yearn	4.18/7/10	77
γ	4.14/10 4.14/Y\0	۳۱
4	44/4/10	79
Y	44/4/10	ΥΛ
γ	44/4/10	ΥV
. Y	Y • • \/ \/ \0	77
γ	7/4/10	40
γ	Y/Y/\0	Y \$
γ	1999/1/10	74
γ	1999/7/10	44
y	1994/4/10	٨,
y	1994/4/10	19
γ	1997/4/10	14
γ	1444/1/10	17
Y	1447/A/10	. 17
Y	1447/1/10	10
γ	1440/A/10	12
Y	1990/4/10	۱۳
4	1945/1/10	14
γ	1998/7/10	11
γ	1994/4/10	١٠
7	1997/1/10	٩
4	1997/1/10	٨
γ	1997/7/10	y
A	1441/1/10	٦
4	1441/7/10	;
γ	199.///0	,
γ	14/4///10	,
γ	17/4/1/0	\ \ \ \
مقصدرا بالدينار الكويتي		
مقدار القسط المستحق سدردا لاصل القرض	تاريخ استحقاق الاقساط	الرقم

الجدول رقم (۲)

وصف المشروع

به فسالمشروع الى تعمير غور العماني بجزأية الشهالي والأوسط الجنوبي باستصلاح وزيادة الرقمة المنزرعة وتطبيق الري بالقطر . وتبلغ المساحة المكانية قنور حوالي ۲۹۰۰۰ دونم .

ويتكون المشروع من العناصر الآثبة :

- ١ ــ بناء هدار تحويل مع مأخل جانبي في اعل وادي الحداء لتحويل المياه اللازمة للمشروع .
 - ٢ -- نقل المياء من المأخذ بقناة مفتوحة ومبطنة الى حوض الترسيب وبركة العخزين
 - ٣ ـ نقل المياه بعد ذلك بمط أنابيب رئيسي الى المصفيات الميكانيكية .
- أ نقل المياه الى داخل الحقل في شبكات التوزيع المكونة من أنابيب ثنائية وثلاثية ، مع اقامة مآخذ مباه الوحلنات الزراعية لكل ٣٠ دونما
 - اقامة عملة ضخ عند المرشح الميكانيكي لرفع المياه لتغذية المناطق المرتفعة من المشروع .
- ٦ اقامة مصرف واق على اطراف المشروع لحياية المشروع من مياه السيول المنحدة من الهضبة الحجاورة للمشروع :
- ۷ حياية اطراف وادي الحسا من النا كل والناحر وذلك بواسطة صناديق شبكية معلوءة بالحص (GABIONS) .
 - ٨ بناء مكاتب ومساكن للعاملين بالمشروع .
 - ٩ بناء ورشة لصيانة المعدات والآلات والسيارات العاملة بالمشروع .
 - ١١- استصلاح الأرض وغسلها من الأملاح .
 - ١١– بناء طريقين للقريتين الرئيستين بالمشروع لوصلهما بالطريقة الرئيسي ·
 - ١٢ مد القريتين بمياه الشرب وبالكهرباء .
 - ۱۴– بناد مركز متكامل للتشويق
 - ١٤ بناء عمطة لأيماث المياه والري الحقلي .
 - ١٥– بناء مركز متكامل لافتاج وتطوير الشتول
 - ١٦ استخدام مهلاسين استشاريين للاشراف على تنفيذ المشروع .
 - ويتوقع أن يبدأ العمل في تنفيل المضروع في اوائل حل جام ١٩٨٧، وان يتم إنجازه سلال عام ١٩٨٥ ء...



اتفاقیه قرض

مشروع مياه عمان

بين المماكة الاردنية الهاشمية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

اتفاقيه قرض

بتاريخ ١٩٨١/١١/٤ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقرض) والصندوق الكوييي للتنميسة الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) . بما ان المقرّر ض قد طلب من الصندوق ان بمنحه قرضًا للمساهمة في تجويل مشروع مياه عمان .

وبما ان المقترض قد حصل من وكالة الولايات المتحدة الامريكية للتنمية الدولية على ميلغ اربعة وعشرين مليوناً وخمسمائة الف (٠٠٠، ١٠٥٠) دولار امريكي تم تخصيصها المساهمة في تمويل المشروع ، ويشار الى هذا المبلغ فيما يلي باسم قرض الوكالة الأمريكسية ، و ذلك من أصل قرض أصلي وآخر أضاقي مجموعها تسعة وثلاثون مليون (• • • • • • • • • • (امريكي للمساهمة في تمريل مشروع مياه ومجاري عمان .

وبما ان مجلس ادارة الصندوق السعودي للتنمية قد وافق من حيث المدأ على منح المقمر ض قرضاً بمبلغ مائـــة وسبعين مليو نا وخمسمالة الف (٠٠٠ ر ١٥٠ و١٧) ويال سعودي للمساهمة في تحويل المشروع (ويسمى هذا القرض فيما يلي القرض السعودي) .

وبما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الأخرى ومدهــــــــا بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها ب

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض . وبما ان الصندوق قدوافـــق ، لما تقابم ، على تقديم قرض آئى المقبرضس بالشروط والأوضاع المبينة بهله

لللك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي : -

'القرض ، الفائدة والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

١ — يوافق الصندوق على ان يعطي المقترض ، وفقة لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا يوازي سيقة ملايين

٢ - يلتزم المقترض بأن يدغم فاللمة سنوية بواقع ثلاثة ونصيف بالماثة (٥٣/٨) عن جميع المبالغ المسجوية من الغرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشميـــــــة بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستــــــور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧ القالون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعيم موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة عـــلى اســاس عرضه على مجلس الامة في اول أجتماع يعقده : __

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٢

فانون تصديق اتفاقيه قرض مشروع مياه عمان

. .-المملكة الاردنية الهاشمية

. الصندوق الكويمي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ ــ يسمى هذا الفانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه عمــــان بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويني للتنمية الاقتصاديسة العربية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

المادة ٢ ــ تُعتبر الاتفاقيةالملجقة بهذا الفانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكريبي للتنمية الأقتصادية العربية صحيحة ونافذة المفعول بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منهما .

الحسبن س طلال

الدكتور جواد المناتي

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانوي.

1447/1/17

وزيسر الثقامه والشبق

رثيس الوزراء ووزير الدفاع والحارجية بالوكسالة وولهسو السيامه والانا معن ابو نوار عدان ابو عوده وزير الاوتك والشؤون وزير شؤون والمقدسات الاسلامية كابل الامريف هسن أبراهيم الدكتور محبد عضوب الزبن مزوان دودين اهمد عبدالكريم الطراونة وزير دولة اشؤون رثاسة الوزراء ووزير النقسل وزيسسر التبويسسن الداخلية الهندس على السعيمات الخارجية ابراهيسم ايسوب سليمان عرار مروان القاسم الاجتمامي___ة وزير دولة لشؤون النربية والنعليم وللمسة السسوذراء المالم القني الدكاور زهير ملعس علتع الشؤون البلدية عكبت الساكت والتروية والبيئسة الاشقال العاسة بعسنن الموملي الهندس عوني المري

٣ ــ يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٥ ٠٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من الفرض وغير المسددة ، لمواجهـــة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

- لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الأنفاقيَّة ، يلتزم المقرض بدفع نصف في المائة (١٥٠٪) سنويًا عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- مختسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على اساس أن السينة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ بومًا وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ٦ يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً ولحدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه
- ٧ يسدد المقترض الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهرني ١٥ فمبر ايز و١٥ اغسطس من
- ٨ يحق للمقرر ض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة وأربعين يوماً على الأقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل مبعاد الاستحقاق : (أ), أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حَيَّ تاريخه ، او
- (ب) أصل أي قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقاً
- ٩ أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الأماكن الأخرى التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

- ١ يم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقـــة بهـذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية ، وتكون جميع ميالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- ٢ يقوم الصندوق ، بناء على طلب المترضّ وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عـــنه بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع تمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية، أو التي يكون قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً للمنار الدنانير الكويتية التي لزمت للحصول على العملة
- ٣ وعندسداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الآخرى ، يجوز ان يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقتر ض وعلى أعتبار انه يعمل بالوكالة عنه – بالحصول على الدنانير الكويئية اللازمة السداد ، مقابل دفع المقترض المبلسخ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة او عملات أجنية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .
- ولا يعتبر السدّاد قد تم طبقاً لأحكام هذه الانفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الفسندوق فعلا الدّفائير الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منهـــــا .
- ٤ كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفرقية تحديد سفر عملة بالنسبة لعملة انتوى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر.

المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالهـــــا

- ١ يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبية لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الأتفاقية .
- وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، لا يجوز سحب مبالغ من الفرض لتغطية نفقات سابقة على اول اكتوبر ١٩٨١ او لتمويل بضائع اشتريت بعملة المقترض .
- ٢ ــ بجوز بـٰ: على طلب المقترض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الانفــاق عليها بين المقترض والصــنـدوق ان يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي لمائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض او للغير ثمن بضائس ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا الغي القرض او اوقف حق المقترض في السحب .
- ٣ عندما يرغب المقرض ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او ان يصدر الصندوق تعهداً كتابياً بهائياً غير قابـل الرجوع فيه تطبيقًا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقًا النموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في
- وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سير د النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب ان تقدم مباشرة عقب الفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اثفق المقترض والصندوق على خلاف ذلك .
- على المفتر ض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤينة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ٥ طلبات السحب والمستثلمات والأدلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوقاة من حيث المضمون والشكل لاثبسات ان المقترض له الحـق في ان يسحب مــــن القرض المبائغ المطلوبة وأن المبائغ التي ستسخب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ يلترم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتعزيل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمـــة لتنفيذ المشروع المبين بالحدول (٢))من هذه الاتفاقية . وسيم تحديد ثلك البضائع والطرق والاجراءات الي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقترض والصندوق قابل التعديل باتفاق لاحق بينهما
- ٧ يلتزم المقرض بأن يستعمل البضالع التي يتم الحصول اعليها على هذا النجو في تنفيذ المشروع افقط ، وإن ال يستعملها في غير ذلك مطلقاً .
- ٨ يقوّم الصناوق يدفع المبالغ التي يُفِيت من المتقرّض في شحبها من القرض * سواءً الى المقرّض أو الخنة وأمره:
- ٩ ينتهي حق القر ض في سحب بعالم من القرض في تاريخ ٣١ ديستبر ١٩٨٥ او اي تاريخ آخر يم الإتفاق علمه بين المقترض والصندوق .

Joseph Con Side

المادة الرابعة احكام خاصة بتنفيذ المشسروع

- ١ يتعهد المقرض باتخاذ الاجراءات الكفياة بقيام سلطة وادي ا لاردن (وتسمى فيما يلي السلطة) ، تحت الاشراف العام المفترض ، بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللاز، تين وطبقاً للاسس السليمة الهندسية و المالية والادارية والمتبعة في ادارة المرافق العامة .
- ٢ ــ أ) يلتزم المفترض بأن يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلسطة بالشروط والاوضاع التي تكون في جميع الأوقات مرضية الصندوق .
- ب) دون مساس بحكم البند (أ) من هذه الفقرة ، وبالاضافة الى حصيلة القرضين المشار اليهما في مقلمة هذة الانفاقية ، يلتزم المتترض بأن يوفر السلطة كل المبالغ الأخوى اللازمة لتنفيذ المشروع ، وذلك حال نشوء الحاجة اليها وبقدر هذه الحاجة وطبقاً للشروط والأوضاع المرضية للصندوق .
- ٣ يتعهد المقرّض بأن يتخذ او يعمل على اتخاذ اي اجراء او عمل لازم لتمكين السلطة من تنفيذ المشروع ، وبأن
 لايقوم او يسمح بالتيام بأي اجراء او عمل من شأنه عرقلة او اعاقة تنفيذ المشروع او تطبيق اي نص من
 نصوص هذه الاتفاقية.
- يتعهد المقرض بأن تقوم السلطة بتنفيذ المشروع حسب الحدول الزمني المحدد (١٩٨١ ١٩٨٤) دون اي تأخير او امتداد بسبب عدم توافر او عدم كفاية الأموال المخصصة للمشروع ، وذلك ما لم يوافق الصندوق
 على غير ذلك .
- م. أ) يعمهد المفترض بأن تقوم السلطة بانشاء جهاز متفرغ للاشراف عسلى تنشيذ المشروع برأسه مهندس
 كنت دو خبرة ويضم عدداً مناسباً من العاملين المتخصصين المؤهلين وبخاصة من المهندسين والمحاسبين
 والاداريين ، ويكون لحله الجهاز من الصلاحيات والسلطات بما يمكنه من النهوض بمشؤوليات الاشراف
 ويتمهد المفتر ض بأن تقوم السلطة بالحصول عسلى موافقة الصندوق المسقة عسلى تعيين رئيس جهاز
 الاشراف ، وبالتشاور مسبقاً مع الصندوق حول صلاحيات هذا الجهاز وسلطاته //
- ب) دون ساس أو حد مسن احكام البند (أ) من هذه الفقرة ، يتعهد المقترض بأن تستعين السلطة في الاشراف على تنفيذ المفروع بخبرة استطارين هندسين مقبولين لدى الصندوق ، على أن يتم استخدامهم بموجب عقود وطبقاً لشروط يوافق عليها الصندوق .
- ج يتعهد المقترض بأن يتم طرح عمايات تنفيد المشروع في مناقصات عالمية تنافسية ، وبأن يتم الحصول
 على موافقة الصندوق المستمة على ارساء عقود تنفيد المشروع وعلى أحكامها وشروطها .
- ٧ يتعهد المقترض بإتخاذ جمسيع الحطوات الكفيلة بتمكين السلطةمزأن تكتسب ، قبل بدء تنفيلد المشروع إيقاراضي او حقوق على الاراضي تكون لازمة لتنفيذ المشروع ، علىان يتم اخطا الصندوق،
 حال تحقق ذلك - بأن تلك الأراضي أو الحقوق على الأراضي قد تم تحصيصها لأغراض متعلقة بالمشروع.

- ٨ ــ يتعهد المتعرض باتنخاذ كل الترتيبات اللازمة التي تكفل للسلطة أن توفر، من بيع المياه المتحصلة من المشروع بالحملة ، حصيلة تكون كافية في جميع الأوقات الاسترجاع التكاليف الرأسمالية المشروع ولتغطية تكاليف صيافته وتشخيله وتكاليف الاستبدال ولتحقيق عائد مناسب على الأصول الثابتة .
- ولهذه الغاية يتمهد المقترض بأن تقوم السلطة باجراء الدراسة اللازمة لتحديد اسس أسعار بيع المياه ، على ان يتم انجاز هذه الدراسة في ،وعد اقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ أو أى تاريخ آخر قد يتفق عليه بين الصندوق وبين السلطة . ويتمهد المقترض بأن يتم التشاور معالصندوق حول هذه الدراسة وتوصياتها قبل بدء تشيد هذاه الترصات
- ٩ يتعهد المقترض بأن تسقوم السلطة بسامساك حسابات مستقلة للفشروع وبأن تخضع هذه الحسابات التدقيق طبقا السيدة لتدقيق الحسابات من قبل مدفقي حسابات مستقلين من ذوى المستوى المعترف به يكونون مقبولين لدى الصندوق ، ويتعهد المقترض بأن تقرم السلطة بتزويد الصندوق ، في موحد أقصاه ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية ألثاء تنفيذ المشروع ، بنسخ مصدقة مسن أولئك المدفقين لحسابات المشروع عن تلك السنة .
- ١٠ -- يتعهدالمقترض بأن يتخذ او يعمل على اتخاذ كل الاجرامات اللازمة لازالة او تخفيف اى آثار سلبية للمشروع علم السنة .
- ١١ ــ يلترم المتترض بأن تقوم السلطــة بأدارة المشروع وصيانته وكلمك بادارة وصيانة المرافق غــــير الداخلة في المشروع ولكنها الازمة لكي يعطي أكبر فاللة ويعود بأكبر نفع. وذلك وفقا للأسس السليمة الهندسية والمالية والادارية والمتبعة في ادارة المرافق العامة .
 - ١٢ ــ دون حد من عمومية حكم الفقرة السابقة يتعهد المقترض :
- أ يأن تقوم السلطة بانشاء ادارة خاصة فيها لتشغيل المشروع وصيانته تقسم عددا كافياً من العاملين
 المتخصصين المؤهلين حسب حاجات التشغيل والصيانة ويرأسها أحد كبار العاملين من ذوى الخبرة
 والكفاءة
- بأن تضع السلطة برنامجا لتدريب العاملين فيها على تشغيل المشروع وصيانته ، على إن يتم التشاور مع
 الصندوق بشأن هذا البر نامج قبل تنفيذه ، وعلى أن يبدأ التنفيذ في موحد أقصاه أول يوليو ١٩٨٣ ،
- بأن يتبخد المقترض كل الترتيبات المناسبة إلي تكفل توفير المواد والأدوات اللازمة لتشغيل المشروع
 وصيانته على نحو دائم ومنتظم إدريس المدروع
- ١٣ يتمهد المتترض برسم سياسة عامة للدياه التي سيوفرها المشروع والمياة الأعمرى المتوفره للمنتفعين به ولاستخداماتها على أن تقوم هذاه السياسة على سلامة التخطيط وحسن التنسيق . ولهذه إلغابة يتعهد المقترض ، بالاسراع في اتحذاد الترتبيات المناسبة لاستحداث لحنة تضم الحل الحنيرة والاختصاص من أعلى المستويات وتبكل فيها الحيات المعنية بقضايا بخلك المياد وتقوي هذه اللجنة ، على وجه الخصوص ، بحجر مصادر تلك المياه وتوزيعها وتعرب مسادرها , ويتمهد المقترض بالتشاور مسيقام الصيندوق في شأن كيفية تشكيل هذه اللجنة وتحديد ضلاحياتها وأسلوب عملها .

١٤ – يتخذ المقترض الندايير الكفيلة بأن تقدم الساهلة الصندوق جمسييع الدواسات والتصميمات والمواصفات ومواعبد التغيل المخاصة بالمشروع وذلك بمجرد اعدادها ، وبأن تواني السلطة الصندوق أولا بأول بأى تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل ، وكل ذلك على النحو المقصل الذي يتطلبه الصندوق من حين إكتو .

٥ سيتخذ المقترض التدايير الكفيلة بأن تمسك السلطة سجلات مستوفاة يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم
 تمويلها من الغرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) وتوضح على
 نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها المركز الملالي السلطة وعملياتها

وسيمكن المقترض أو يعمل على تمكين مندوبي الصندوق من الاطلاع عـــلى سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته واليضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهي المقترض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة القيام بالزيارات المتعلقة بالقرض

ويلتزم المقترض بأن يتم تزويد الصندوق بجميع ما يطلبه في حدود المعقول من معلومات وبيانات متعلقة بانفاق حصيلة القرض اوبالبضائع أو بالمشروع او بالمركز المالي للسلطة او بادارتها وأعمالها .

١٩ - سيتماون المقترض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق أغراض القرض، ولهذه الغاية سيرود كل من الطوفين الآخر بالعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض ، ويتخد المقترض بصفة خاصة التدايير الكفيلة بأن تقدم السلطة للصندوق تقريرا مفصلا كل ثلاثة أشهر عن تقدم المشروع وكللك تقريرا نهائيا عند انجاز المشروع

ويلتزم المقترض بأن يقوم بأخطار الصندوق فورا بأىعامل من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل) زيادة ملموسة عن التقدير الحالي ،اوينطوى على تهديد بللك .

١٧ ــ يتخذ المقترض ، فيسبيل تثنيد المشروع وادارته ، الترتيبات الكفيلة بأن تعمل الد. طة طبقاً لأنظمة وقواعد كفيلة بتحقيق أغراض المشروع ويوافق عليها الصندوق ، ويكون لها من الصلاحيات والادارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وادارته بالعناية والكفاء اللازمتين

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسيقا ، في ظل ووح التعاون المشترك القائم بين الطرفين ،بأىاجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للسلطة أو لتعديل القواعد والانظمة الخاصة بها يشكل يؤثر في تحقيق أغراض المشروع مع أعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي يشان الاجواء المقترح

١٨ – يقوم المقرض بنفسه أو بالواسطة بالتأمين على جسيع البضائع للمولة من القرض ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ويقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالميالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم وعلى ان يكون الثامين اجبا دهمه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تابها شراءالبضائع أو بعملة انتوى قابلة للتحويل الحر ه

(أ) احوال انشاء ضمانات عبنية على الإموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .

(ب) احوال ترتيب ضمانات عينية على السلم التجاريسة لكفالة ديون مستحقة الساء في ظرف سنه على
 الاكثر من التاريخ الأصلي لنشومًا ومفروض أن يم سنادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

(ج) احوال الضمانات العينة التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية لساءاً ديون مستحقة الساء في ظرف
سنه على الاكثر من التاريخ الأصلي لنشوئها.

ويشمل اصطلاح اموال الحكومة ، المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة للركزية واموال الأقسام السياسية والادارية التابعة لها واموال الجنهات والهيئات التي تملكها او تسيطر عليها الحكومة او الأقسام السياسية والادارية التابعة لها بما في ذلك البنك المركزي او اي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي ، ويشمسل اصطلاح ضمان عيني اي رهن او ضمان او عب او امتياز او أسيئية من أي نوح كان .

٢- يلتز ما للقرض بأن يساد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأجري بالكامل دون اي خصم ومع الاعقاء التام
 من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بجوجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر
 او في المستقبيل

٢١ تعفى هذه الانفاقية وكذلك التصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الأمر من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض أو مطبقة في أراضية سواء في الحاضر أو في المستقبل ، وسيقوم المقرض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول إلى يجوز سداد الله ض بمعلتها .

۲۷ يعني سداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الإخرى من جميع قبود النقد المفروضة بموجب قوانين المفترض
 او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل

٢٤٪ تعلى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمصافرة والحد و

المادة الحامسة الغاء القرض ووقف السحب منــه

- ١ يحق للمقرض ان يلغي اي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك على انه لايجوز للمقرض ان يلغي اي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابـــل الرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالة من هذه الانفاقية .
- ٢ أذا قام سبب من الأسباب الآتية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض أن يوقف سحب
 أي مبلغ من القرض . :
- (أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كليًا او جزئيًا بالترامه بسداد أصل القرض او الفوائد او التكاليف الأخرى او اي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او اي اتفاقية قرض اخرى بين المقرض والصندوق .
 - (ب) عدم قيام المقرض كلياً او جزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .
- (ج) قبام الصندوق باخطار المقترض بأنه قد اوقب السحب طبقاً لاتفاقسية قرض اخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ احكامها وشروطها
 - (د) قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يقوم المقبرض بتنفيد النزاماته في هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أي سبب عن الأسباب المتقدمة قبل نفاذ مله الانفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في ان يسحب اي ميلغ من القرض ،وقوفاً ، كلياً او جزئياً ، حسب الأحوال ، الم ان بنعدم السبب او الأسباب التي من اجلها اوقف السحب ، او المي ان يقوم الصندوق باخطار المقرض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى ان المقرض مثل هذا الاخطار ، يعود للمفترض حقه في السحب محدوفاً بالقدر ومقيداً بالشروط المبينة في الانحطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في اي حق من حقوق الصندوق ، ولا يمثل بالجزاءات ، المترتبة على قيام اي سبب آخراو اي سبب لاحق من أسباب الايقساف

- ٢ في حالة ما اذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الحامسة ، وأستمر قائماً لمدة ثلاثين يوساً بعد قيام الصندوق بنوجيه اخطار الى المقترض ، او في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢(ب) و و (ج) و (د) من المادة الحامسة واستمراره قائماً لمدة سين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه المحامل الم المقترض يحق الصندوق بوجيه الحفاد الى المقترض يحق الصندوق بوجيه الحفاد الى المقترض يعرف فيه هذا السبب او ذاك الإيز ال قائماً ، ووفقا لما يسبراه ، ان يقر ان اصل القرض هدامية من المحترف واجب الأداء فوراً يصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الانفاقية يخالف ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقاً وواجب الأداء فوراً يصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الانفاقية يخالف ذلك .
- ٤ أذا ظل حتى المقترض في سحب اي مبلغ من القرض موقوقاً لدة ثلاثين يوماً ، أو أذا يقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الانفاقية ، فأنه يجوز للصندوق أويخطر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ إلياقي بغير سحب ، وبتوجيه هذا. الاخطار يعتبر القرض ملغي.

- ه -- أي الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايتماف لحق المقترض في السحب الإنطبق على المبالغ الصادر عنها
 من الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصا
 صويحا بخلاف ذلك .
 - إلى المنافع المبلغ الملغى من القرض من اقساط السداد استقطاعا نسبيا بنسبة الأقساط الى بعضها .
- ل فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية و نصوصها سارية المقمول
 بكامل قوتها ، على الرغم من الغاء القرض اوايقاف السحب .

المادة السادسة قوة الزام هذه الاتفاقية أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

- ا حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقترض المقررة بموجب هده الاتفاقية ، تكون صحيحة ونافذة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولايحق لاى من الطرفين ان يحتج او يتمسك ، في أى مناسبة من المناسبات ، بأن اي حكم من احكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير نائل ، استنادا الى اى سبب كان .
- ٧ عدم استعمال أى من الطرفين لحق من حقوقة طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به . او تأخره في هذا او أو ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية او بأستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها لا يخل بأى حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان اى اجراء يتخذه احد الطران ، بصدد عدم تنفيذ التارف الآخر لالترام من التراماته لا يخل بحقه في ان يتخذ اى اجراء تحوله له هذه الاتفاقيه .
- ٣ يسمى الطرفان الى تسويه اى خلاف او مطالبة ، بشان هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما فاذا لم يتم الاتفاق الودى بين كل طرف عضوا فاذا لم يتم الاتفاق الودى بين كل طرف عضوا من اعضائها ، ويعن رئيسها الأمين الامن العام للجامعة العربية بناء على طلب اى من الطرفين . وعلى اللجنة ان تشجى من اعمالها في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .

فاذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة او اذا كان قد تعدر تشكيلها اصلا لاستناع احد الطرفين عن تعيين العضور الذي يمثله بها ، عرض الحلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية .

قسكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يبين المقترض احدهم وبعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجع باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة بحكم إو وفاته أو حجزه من العمل يعين محكم بدله بنفس الطرفقة التي عين بها المحكم الأصلي ودكون المخلف جميم الطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجانه

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرف الى الطرف الآخر بشفيلا على بيان واضح بطبيعة الحلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعريض المطارب وطبيعة ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر علال أثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يقعل عبد رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم . عادا من الأجل

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين ان يطلب من رئيس عكمة العدل الدولية تعيين المرجع .

يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الأشخاص الذين يكلفون بالأعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيشة بتحديد القدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الحاصة التي انفقها في التحكيم بينما تقسم المصروفات الخاصة بيئة التحكسم بالتساوي بين الطرفين . وتبست هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، واجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوافين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويست ومهادئ المـة

- الاجرآءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اي خلاف بين الطرفين او مطالبة مسن احدهما تجب اي
 اجراء آخر يمكن اتحاذه لتسوية الحلافات او البت في المطالبات
- ٦ اعلان أحد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هـاه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة . ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري.
 الاعلان بأي طريقة أخسرى .

المادة السابعة احكام متفرقة

- ١ كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخو بناء على هذه الانفاقيسة ، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة . وفيما علما ماهو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد تتمدم والاختطار قد تم نافوناً ، بمجرد ان يسلم بالبدا و بالبريد او بالبرق الى للطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او أي عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او أي عنوان آخو يحدد بموجب اخطار الى الطرف الآخر .
- ٧ يقدم المقرض الى الصندوق ، المستدات الرسمية المستوفساة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الأشخاص اللين سيو قمون على طلسبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، او اللين سبقومون نيابة عن المفترض بإنخاذ أي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع تماذج سن توقيع كل منهم

٣ _ يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز اتخاذه بناء على هذه الانفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليمه تطبيعة تطبيعاً أما رئيس سلطة وادي الأردن او اي شخص ينيه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، واي تعليل او اضافة لحذه الاتداقية يوافق عليه الملقرض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقرض المذكور او اي شخص ينيه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رأيه ان التعديل او الاضافة تبرر هما الظروف وليس من شأمها ان يزيدا الترامات المقترض زيادة كبيرة . ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الأضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد الترامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وانتهاؤها

- ا -- لاتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قد مت الى الصندوق أدلة وافية تفيد :
- أ) انه قد تم ابرام الاتفاقية من جانب المقترض بموجب تفويض قانوني وتم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .
- ب) أنه قد تم التوقيع على اتفاقية القرض السعودى (المشار اليه في مقدمة هذه الاتفاقية) من جانب كل
 كل من المنترض والصندوق السعودى للتنمية .
- أنه قد تم تعيين رئيس جهاز الاشراف على النحو المشار اليه في الفقرة ٥/أ) من المادة الرابعة من هذه
 الاتفاقة
- بحب على المتترض أن يقدم الى الصندوق ، كجزء من الأداة المصوص عليها في الفقرة السابقة ، فتوى
 قانونية من الجمهة الرسمية المختصة تفيد بأن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترض بهاء على تفويض
 قانوني ، وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا ، وأنها صحيحة ومازمة المقترض طبقا لأحكامها
- اذا وجد الصندوق أن الأدلة المقامة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية أي المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وبيدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ أرسال مذه البرقية .
- ٤ اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، في ظرف (٩٠) يومزمن تاريخ التوقيع على ملدة الاتفاقية ، أو حتى التهاء أى مدة أشداد أخرى لهذه المهلة يصح أن يتفي عليها الطرقان ، فانه يحتى للصندوق في أى تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب الحطار الى المقترض ، وعنذ اعطاء هذا الاخطار تشيي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتوامات الطرفين المترتبة عليها فورا
- كللك تنتهي هذه الانفاقية وجميع حقوق والترامات الطرفين المرتبة عليها ، عندما يعنم سلاد المفترض للفرض بالكامل مع الفوائد المستحقة و كانة التكاليف الأخرى

الجلول رقم (١) اقساط السداد

مقدار القسط المستحق سداداً لأصل القرض مقدراً بالدينار الكويسي	تاريخ استحقىاق الأقسساط	الرقم
44	19.47/10	١,
******	1944/4/10	۲
44	19/4/1/10	٣
74	19.4.4/10	٤
44	1484/4/10	۰
44	19/4///10	٦
74	194./7/10	٧ .
74	199.///10	٨
44	1441/4/10	4
44	1991/4/10	١٠
44	1444/1/10	11
44	1997/1/0	17
44	1444,10	15
44	1994/4/10	18
44	1998/4/10	\0
Yperio	1998/A/10	17
44	1490/٢/١٥	17
44	1940/1/10	١٨
44.000	1447/1/10	11
74	1444/٨/١٥	٧٠
44	1444/1/10	
74	1997///10	77
*****	144/1/10	77
*****	1994/4/10	37
74	1999/7/10	40
. 44	1999/1/10	77
74	7/٢/١٥	77
74	Y · · · / ¼/ 1 o	YA
YA****		44
YA****	۲۰۰۱/۸/۱۵	۳۰
		۳۰.

المادة التاسعة تعريفات

يكون المصطلحات النالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غيرذلك :

١ -- «المشروع (يعني المشروع الذي من أجله عقد القرض والوارد وصفه في الجدول (٢) من الاتفاقية أو حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخو بالفاق بين المقترضوالصندوق ه

 ۲ - دبضاعة ، او دبضائع، تعني المواد والمهمسات والآلات والأدوات والحدمات المطلوبة المشروع ، وثمن البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقترض

٣ – «السلطة» تعني وسلطة وادى الاردن ۽ المنشأ ة بموجب قانون المقترض المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٧ المسمى ه قانون تطوير وادى الاردن لسنة ١٩٧٧ء أو أَى خافَ لها مُقبُولُ للنَّى الصَّلْوقُ .

العناوين الآتية محمددة اعمالاللفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض

سلطة وادى الاردن

صندوق برید ۲۷۲۹ عمان ــ الاردن

العنوان البرقي تلكس جوفاكو 21692 J V C JO

عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتضادية العربية صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت ــ دولة الكويت

العنوان البرقي

تلكس الصندوق 22025 ALSUNDUK

تم التوقيع على هذه الانفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة المعثلين المفوضين قانونا 22613 KFAED من جانب الطرفين ، ون خمس نسخ كل منها تعتبر أصلا ، وتعتبر جميعا مستندا واحدا

عن الصندوق الكويتي

للتنمية الاقتصادية العربية رئيس مجلس الأدارة الفوض

المملكة الاردنية الهاشمية المفوض في التوقيع

الجدول رقم (۲) وصف المشروع

 بيدف المشروع الى معالجة ونقل حوالي ٥٤ مليون متر مكعب من مياه قناة الغور الشرقية في وادي الاردن من منطقة قريبة من دير علا الى مدينة عمان .

ويتكون المشروع من العناصر الرئيسية التاليسة : __

(١) مأخذ للمياه على قناة الغور الشرقية قرب دير عـــلا .

(٢) ست محطات للضخ تحوي كل منها أربع مضخات تدار بالطاقة الكهربائية لرفع المياه من وادي الأردن

(٣) أنبوب فولاذي قطر حوالي ١٢٠ سم وبطول حوالي ٣٠ كيلومتراً .

(٤) محطة معالجة الميساه .

(٥) خزان خرساني لخزن المياه في منطقة صويلج بسعة حوالي ربع مليون متر مكعب.

(٦) أنبوب فولاذي قطر حوالي ١٠٠ سم وبطول حوالي ٩ كيلومترات يربط الخزان الخرساني بالخزان الواقع في منطقة المدينة الرياضية في عمان والعائد لسلطة المياه والمجاري في منطقة أمانة العاصمة (عدان) .

(٧) خطوط للكهرباء جهد ١٣٢ كيلوفولت بطول حوالي ٤٦ كيلومرآ واخرى جهـــد ٣٣ كيلوفولت بطول حوالي ١٦٫٥ كيلومتراً ، ومحطات للتحويل والنوزيع لتوفير الطاقة الكهوبائية المشروع مسن شبكة الكهرباء التابعة لسلطة الكهرباء الأردنيـــة .

(٨) خدمات فنية تشمل الحدمات الاستشارية لتصميم المشروع والاشراف على تشيله ، كما تشمل تدريب المهندسين والفنيين الآخوين اللازمين لتشغيل المشروع بعد اكماله وصيانتـــه .

ومن المتوقع البدء في تنفيذ المشروع في بداية عام ١٩٨٢ واكماله في عام ١٩٨٤ .

نى دائسىن لىلىدى كى كى كىلىداللاندالاندالمائمير

عقتضي الفقرة (١) للهادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس اأوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧

. نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدرلة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (۱۰) لسنة ۱۹۸۲

قانون تصديق اتفاقيه قرض انمائي

. --حكومة الجمهورية للعراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض انمائي بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعتبر الاتفافية الملحقة بهاد الفانون والمقودة بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردتية صالحه و ذا ذله بالنسبه لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكَّلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

1944/1/14

رئيس الوزراء ووزير الدفياع بالوكال وزيسر الثقافه والشباب وزير الاعسلام ووزيسر السياهه والاثار عدنان ابو عوده معن ابو نوار

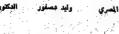
وزیـــر الزرامــة وزير الاوقاف والشؤون وزيسر شؤون والمتدسات الاسلابية الارض المطلة كامل الشريف

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل سليمان مسرار بروان القاسم المهندس علي السحيمات

وزير دولة لشؤون وزيسرة وثاسة السوزراء التنبية الاجتمامية هكبت الساكت المسام المقني

وزير الشؤون البلديه والتروية والبشية الهندس عوني المري هسن الوبلى

الدكتور جواد المنائي







Ý

اتفاقية قر ض انمائي بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

انطلاقا من الروابط القومية والاخوية بين الجمهورية العراقية والمملكة الاردية الهاشمية . وايمانا بالاهمية القصوى للتعاول الاتعاقي بين!الاقطار العربية بما يعزز من قدرات الامة العربية جمعاء . وأخذا بنظر الاعتبار اهــــداف واحكام اتفاقية التعاون الاقتصـــادى والفني الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٨٠/ .

فقد اتفقت حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الار دنية الهاشمية على مايلي : ـــ

المادة الاولى

مساهمة من حكومة الجمهورية العراقية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية تقدم الحكومة العراقية عن طريق الصندوق العراقي التنمية الخارجية قرضا بمبلغ(٥٨) مليون دينار عراقي لتنفيذ عدد من المشاريع الانمائية ويخصص على النحو المبين في المواد التالية: __

ادة الثانية

- (١) مبلغ (١٥/٥) واحد وخمسون مليون وخمسمائة الف دينار عراقي كتمويل اضافي للمشاريع الممولة بموجب القرض المنصوص عليه في المادة السابعة من اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنسي الموقعة بين الحكومتين في ١٩٨٠/٥/١ والبالغ (١٥) خمسة عشر مليون دينار عراقي ليصبح مجمسوع القرض (١٦/٥) منتة وستون مليون وخمسمائة الف دينار عراقي ويستخدم لتمويل مشاريع الطرق الثالية : __
 - أ طريق الازرق سحاب الجويدة .

طوله ۸۷ کم (منها ۷۹ کم بین الازرق ــ سحاب بمسربین و ۸ کم بین سحاب والجویدة باربعة مسارب) بکانمة لاتتجاوز (۱۰) ملایین دینارعرا تی بما فیها کلفة الاشراف .

ب – طريق الحويدة – سواقه :_

طوله ٦٠ كم ياربعة مسارب وبكلفة اجمالية قدوها (١٢) اثنىعشر مليون دينار عراقي .

ج – طريق سواقه – الحسا:

طوله ٧١ كم باريعة مسارب مع اضافة تحويلة حول بلدة الحسا بكلفة اجمالية قدرها (١٤) اربعة عشر مليون دينار عراقي

د ــ طريق الحسا ــ معان

طُولًا ٦٦ كم باربعة مسارب وبكلفة اجمالية قدرها (١٤) اربعة عشرمليون دينار عراقي .

هـ تحسين طريق مثلث زم العقبة - بطول ٣٠ كم وبكلفة اجمالية قدرها (٥,٠) نصف، مليو ذبدينار

و – طريق معان ــ العقبة :

طوله ۱۲۱ كم باربعة مسارب و بكلفة اجهاليةقدرها (۱۳) ستة عشر مليون دينار عراقي .

- (٢) تعدل اوصاف المشاريع الواردة في المادة السابعة من الاتفاقية المشار اليها أعلاه وفقا الاحكام الفقرة (١) من

 هذه المادة
- (٣) يقدم كامل القرض المنصوص عليه اعلاه وفقا لنفس الشروط الواردة في المادة السابعة من الاتفاقية المشار اليها اعلاه ويتم تعديل اتفاقات القروض التنفيذية المقردة بين الصندوق العراقي التنمية الخارجية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بموجب المادة السابعة المذكورة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

aettell auth

مبلغ (٢)مليوني دينار عراقي كتمويل|ضائي الى مشروع طريق تحويلة الزرقاء بطول ١٦ كم المنصوص عليه في المادة الثامنة من الاتفاقية اعلاه والبالغ (١٩٥) مليونين وخمسمائة الفدينار عراقي ليصبح (١٩٥) اربعة ملايين وخمسمائة الفددينار عراقي وتطبق عليه احكام الفقرة (٣)من المادة الثانية اعلاه

مبلغ (٣) ثلاثة ملايين دينار عراقي للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباءالعقبة الحرارية وتحددشروط القرض لهذا المشروع بموجباتفاق تفيلدى بين الصندوق العراقي وحكومة المملكة الارد نيةةالهاشمية .

2 JEL 2311

مبلغ (۱٫۵) مليون واحد وخمسمالة الفدينار عراقي للمساهمة في تمويل مشروع مجارى عمان الكبرى وتحدد شروط القرض لهذا المشروع بموجب اتفاق تفيلك بين الصندوق العراقي وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

Illes Helens

تلخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بصورة مؤقيته من تاريخ الترقيع عليها وبصورة نهائيةمن تاريخ اكمال مصادقة حكومتي البلدين عليها وفقا للاجر اءات الدستورية المرعية فيهما واشعار كل منهما للآخر غل ان تشتكمل اجر اءات المصادقة اللازمة خلال مذة اقصاها (٢) ستة أشهر من تاريخ التوقيع

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ٢٦/١٠/٢٦ على نسختين اصليتين باللغة العربية .

The Management of the Control of the Control of the Control

عن حكومة الجمهورية العراقية السيد طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة النائب الأول لوثيس الوزراء

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية السيد مضربدران رئيس مجلس الوزراء

Markey termina in the left of the course of

the whole the training

نحى الحسيق لفناف من الملكة المارونية الحاتمية يمقتضى الفقرة (1) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ /١٩٨٢ نصادق ـ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقَّت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ

المؤلف واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:

قانو نامؤقت رقم (۱۱) لسنة ۹۸۲ قانون المؤسسات التطوعيه لاعمار المدن لسنه ١٩٨٢

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون المؤمسات التطوعية لاعمار المدن لسنة ١٩٨٧)ويعمل يه بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناء الا أذ 1 دلت القرينة

المجلس البلدي

مجلس الادارة

اللجنة التنفيدية

المدينة التي يقرز مجلس الوزراء سريان هذا

هذا القانون عليها . المؤسسة التطوعية لاعمسار الملعينة التي يتسم

انشاؤها بموجب احكام هذا القانون ،

بلدية المدينة .

مجلس بلدي المدينة

: المجلس المشكل بمقتضى احكام هذاالقالون ﴿ اللجنة المشكلة بمقتضى احكام هذا القانون

انشاء الابنية والطرق والمتنزهات وغيرها وصيانتها بما في ذلك عمل كل مايلزم لما

من استشارات فنية اومهنية ودراسات وتصاميم واشراف

المادة ٣ ــ 1 ــ لمجلس الوزراء بناء على تتنيب من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة أن يوافق على انشساء مؤسسة تطوعية في اي مدينة لاعمار تلك المدينة وذلك مع مراعاة أحكسام المادة (٢٢) من هلما

ب- تنمتع المؤسسة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والاداري ، ولها بهذه الصفة تمارسة الصلاحيات المنصوص عليها في هسدا القانون ، وان تتقاضى وتقاضي وتقوم بجميع الاجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها وان تنب عنها في ذلك

المادة ٤ ــ تهدف المؤسسة الى ءايـلى ولا تسعى في اعمالها الى تحقيق الربح : ـــ

أ 🔃 المساهمة في توفير وتطوير الحلمات الاساسية العامة اللازمة للمدينة واقامة اي مشروع لمصلحتها ب— تقديم العون المادي والفي والاداري البلدية بما في ذلك تقديم اللوازم والمعدات والتجهيزات .

المادة ٥ — تقوم المؤسسة بأي مشروع بموافقة المجلس البلدي وتؤول ملكيته الى البلدية بعد اتمامه .

المادة ٦ – أ – تتألف الموارد المالية للمؤسسة مما يلي : –

١ – رسوم الانتساب ورسوم الاشراكات السنوية .

٢ -- التبرعات والهبات الشخصية بما في ذلك الوصايا والوقف .

٣ -- مساهمة البلديـة .

 ٤ - اية امو ال اخرى تقدم اليها على ان تؤخذ مو افقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر غير اردئي .

ب لا عق للمؤسسة اقتراض الاموال من اجل تنفيذ مشاريعها .

المادة ٧ ــ تتكون المؤسسة من : ــ

أ ــ هيئة عمومية .

ب- مجلس ادارة .

ج – لحنة تنفيلية .

المادة ٨ ـــ أ ـــ تتألف الهيئة العمومية من رئيس واعضاء المجلس البلدي ومن الأعضاء المبتسبين للمؤسسة .

ب- يشترط فيمن يجوز قبوله عضواً في المؤسسة ما يلي : _

١ -- ان يكون اردني الحنسية .

٢ ــ ان يكون قد اتم العشرين من عمره .

٣ – ان يكون حسن السيرة والسلوك ومتمتعاً محقوقه المدنية .

المادة ٩ ــ يقلم طلب الانتساب الى مجلس الادارة وله قبول الطلب او رفضه دون بيان الاسباب.

المادة ١٠- تناط بالميثة العمومية الصلاحيات التالية : -

ب انتخاب عملس الادارة

والعراقة عليه المناقشة لقرير الادارة السنوي والموافقة عليه المراقبة عالم المراقبة عالم المراقبة المراق

و - مَناقَمَةُ المَرْ اللهِ السنرية وحساب الايرادات والنفقات والمزافقة عليها عُلَى أن تتوفر المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع المدرجة فيها .

ه ... دراسة وافرار الحقة السوية اليؤسسة أن المناسبة المراد الحقة

و _ تعيين مدقق حسابات تجائرني المؤسسة وا

- المادة ١١– أ ـ تجتمع الهيئة العمومية مرة واحدة كل سنة على الاقل خلال الربع الاول من كل سنة في موعد ومكان يقررة مجلس الادارة ويبلغ الاعضاء عن موعد ومكــــان الاجتماع من قبل مجلس الادارة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل
- ب- مع مراعاة احكام الفقر ة (ج) مسن هذه المادة يكون اجتماع الهيئة العمومية قانونياً اذا حضره الاكثرية المطلقة لاعضاه الهيئة العمومية واذا لم يكتمسل النصاب القانوني في الاجتماع الاول تدعى الهيئة العمومية الى عقد جلسة ثانية بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الجلسة الاولى ويكون النصاب قانونياً مهما كان عدد الحضور .
- ج- لا يحق لاي عضو الاشراك في اجتماءات الهيئة العمومية مالم يكن قد سدد جميع الاشراكات المطلوبة منه وبستني مسن ذلك رئيس واعفساء المجلس البلدي الدين يشتركون في اجتماعات الهيئة العمومية بصفتهم الرممية .
 - د يرأس اجتماع الهيئة العمومية العمومية رئيس مجلس الادارة او احد نوايه في حالة غيابه .
 - م -- تتخذ الهيئة العمومية قراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين .
 - المادة ١٧ ـ أ ـ يتألف مجلس الادارة من احد عشر عضواً على الشكل التالي : ـ ـ ـ ـ ـ
 - ١ رئيس البلدية ، وعضو واحد ينتخبه المجلس البلدي من بين اعضائه .
- ٢ تسعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العمومية من بين اعضائها المنتسين مـــن غير اعضاء المجلس البلدي وتكون مدة عضويتهم اربع سنوات.
- ب يتنخب مجلس الادارة مسن بين اعضائـــه رئيساً له ونائباً او اكثر للرئيس واميناً للسر واميناً للصندوق ونائباً له .
- ج- لا يتقاضى رئيس مجلس الادارة والعضو اي مكافأة او راتب مقابل عمله او حضور الجلسات.
 د اذا شغرت عضوية اي شخص في مجلس الادارة فيحل محله المرشح الذي نال اكثر الاصوات بعد الاعضاء الذين كاتوا قد فازو اي الانتخابات ، و اذا لم يكن هناك مثل ذلك المرشح لاي سبب
 م. الاسان ذمه عمل الدارج عن الدريس.
- من الاسباب فيمين مجلس الادارة عضواً أو اكثر من بين اعضاء المؤسسة الذين صددوا أشتراكاتهم على أن لا يزيد عدد الاشخاص الذين يعينون بهذه الطريقة، على ثلاثة إعضاء.
- ه اذا فقد النصاب القانوني لمجلس الادارة لاي سبب من الاسباب بعد تطبيق احكام هذا القانون
 بما في ذلك الفقرة (د) من هذه المادة فيرتب على رئيس مجلس الادارة دعوة الهيئة العموميسة
 للاجتماع لانتخاب مجلس ادارة جديد المؤسسة على أن يوجه اللحوة للاجتماع خلال مدة لارتزيد على نحسة عشر يوماً من فقد النصاب القانوني لمجلس الادارة
- المادة ١٣- أ ... يجتمع عجلس الادارة مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر بلنعوة تحقية من الرئيس اونائيه في حالة غيابه ، ويجوز دعوته للاجتماع بناء على طلب خطي يقدمه ثلاثة من اعضائه يوضحون بنه أسباب عقد الاجتماع
- ب ـ يتألف النصاب القانوني لاى جلسة يعقدها مجلس الاطارة بحضور اللي الاعضاء على إن يكون من يشهم الريس اونائيه في حالة غيابه وتتخدقوارا ته بالاجماع اوباكثرية اصوات الحاضرين، واذا تساوت الاصوات يرجع الحالب الذى ايده رئيس الجلسة .

- ج ما لمجلس الادارة أن يدعو أصحاب الخبرة والاختصاص إلى حضور جلساته للاستعانة بآرائهم
 في المواضيع المطروحة عليه دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراته
- حـ كل عضو تخلف عن حضور ثلاث جلسات متنالية بدون على مقبول يفقد عضويته بقرار
 من مجلس الادارة .
 - اللدة ١٤ يتولى مجلس الادارة المهام والصلاحيات التالية : ــ
 - أ اقتراح السياسة العامة للمؤسسة .
 - ب ـــ مناقشة واقرار مشروع الميزانية السنوية ورفعها للهيئة العامة .
 - مناقشة وا قرار الحطة السنوية للمؤسسة ورفعها للهيئة العامه .
 - د -- تعيين اعضاء اللجنة التنفيذية وقبول استقالتهم .
 - ه ـــ مناقشة ترصيات اللجنة التنفيذية واتخاذ القرارا ت المناسبة بشأنها .
 - و ـــ الاشراف على ادارة اموال المؤمسة .
 - ز تحديد مقدار رسم الانتساب للمؤسسة ورسم الاشتراك السنوى فيها 👉
 - ح -- تفويض اى عضو او موظف للتوقيع نيابة عن المؤسسة .
- المادة ۱۵ سأ سـ يكون رئيس مجلس الادارة رئيسا للمؤسسة وهوالمسؤول عن تطبيق السياسة العامة وتنفسيد التعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس
- ب- يقدم رئيس مجلس الأدارة التوصيات التي تمكن المجلس من اقتراح السياسة العامة للمؤسسة
 لتحقيق الهدافها
- لمادة ١٦ --- تتألف اللجنة التنفيلية من رئيس البلدية واربعة اعضاء يتبخبهم مجلس الادارة من بين اعضائه لمدة سنة كاملة يعين مجلس الادارة احد أعضاء اللجنة رئيساً لها .
 - المادة ١٧ -- يناط باللجنة التنفيذية المهام والواجبات التالية :--
 - أ ــ تنفيذ الحفطط والبراءج المصادق عليها وتقذيم التقارير اللارمة بشأن ذلك لمجلس الادارة
 - ب ... تقليم الرأى والمشورة والاقتراحات لمجلس الالحارة
- اعداد مشروع الميزانية ووقعه لمجلس الإدارة قبل شهر على الاقل من أنتهاء السنة المالية الجارية
 على أن يتم إعداد الميزانية غمين المخصصات المائوقرة لدى المؤسسة وعدم الالتزام فيها بأكثر
 من ثلك المخصصات
 - د ـــ القيام بأى مهمة او عبل بوكل البها من قبل مجلس الادارة وفتي احكام هذا الفانون .
- المادة ١٨ 1 تعقد اللجنة التنفيلية اجتماعا كل شهر على الآلل وكر يسها عمولها للاجتماع كما دعث الحالجة لللك
- ب يكون اجتماع اللجة التضاية قالونيا: إذا خضرة إغلية الاحتماء وتتخل التراوات بالجماع او بأكثرية الحضور:
 - ج ــ ترفع اللجنة التنفيلية توخوافها للجللين الاذارة .

المادة ٢٧- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ -- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

مروان القاسم

1444/1/4.

رئيس الوزراء وزيسر الثقافه والشباب مضر بسنران ووزيسر السياحة والاثار معن ابو نوار

وزير الاوقاف والشؤون وزير شؤون الزرامية والتدسات الاسلامية الارش المثلة هسن أبراهيم النكتور معبد مضوب الزبن مروان دودين اهبد عبدالكريم الطراونة كابل الشريف

وزير دولة إشبؤون رئاسة الداخلية التمو يسسن الوزراء ووزير النتل سليمان عرار ابراهيم أيوب المهندس على السحيمات رزير دولة لشؤون

وزيــــر التربية والتعليم وزيسرة التنبية الاجتماعية الدكتور سعيد النــل الدكتور زهي ملمس المسام المغنى

وزير الشؤون البلدية الاشفال العابة الدكتور جواد المنائي والتروية والبيئة المندس عوني الصري هسن الوملي

المادة(١٩) تنظم الامور المالية للمؤسسة بموجب تعليمات يصدرها مجلس الادارة .

المادة (٢٠) تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في فهاية اليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الاول من ثلك السنة .

المادة ٢١ ـــ أ ـــ تتمتم المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتم بها البلديات .

ب ــ تعفى التبرعات والهبات التي تقدم للمؤسسة من ضريبة اللخل وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل

المادة ٧٧ سـ أ – اذا حلت المؤمسة لأى سيب الرول جميع اموالها المتقولة وغير المتقولة بعد نأدية حميع الالتزامات

ب - المؤسسة بقرار من مجلس الادارة ان تنقل ملكية اي من من اموالها الى البلدية في اي وقت تشاء

المادة٢٣ ــ أ ــ يتم انشاءالموسسة في اى مدينة لاول مرة بطلب علي يقدمه ثلاثون شخصا على الاقل الى و زير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ويدرجون فيه البيانات والتفاصيل التي يروفها مناسبة لاغراض هذا

ب – يوقع الوزير الطلب المذكور الى مجلس الوزراء خلال مدة لاتزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه مقرونا بالتوصيات التي يراها مناسبة .

. ج. – بعدان يصدر عجلس الوزراء قراره بإنشساء المؤسسة ينتخب المؤسسون الموقعون على الطلب مجلس ادارة مؤقت يتولى القيام بجميع الاجراءات والاعمال اللازمة لانشاء المؤسسة بما في ذلك قبول انتساب الاعضاء لها ، ويستمر حلما المجلس في اعماله للدة لانزيد على ستة اشهر يدعو . خلالها الهيئة العمومية للاجتماع لالتخساب مجلس الادارة الاول للمؤسسة،وعرض اي.امور اخرى على الهيئة ثما هو ضرورى المؤسسة لاخذ موافقتها عليها

المادة . ٢٤ ــ تكون مسؤولية كل عضو من الاعضاء المتسبين عبدة برسم انتسابه واشتراكاته السنوية المستحقة

المادة ٢٥ ــ في حالة تعدر تحصيل الالتزامات المترتبة على المؤسسة يجزى تحصيلها من البلدية .

المادة ٢٦ ــ يصدر مجلس الإدارة التعليمات الداخلية لتنفيذ احكام هذا القالون . . ;

نحى والسين للفعل المستن الملكة للواونيه الماتمية

. بمنتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ لمصادق – يمفتضى المادة (٣) من الدستو ر على القالدن الماد قت الآد . . : أ.

لصادق — بمقتضى المادة (٣١) من الدستور — على القانون المؤقمت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التعفيد المؤقت واضافته الى قوالين الدولة على اساس عرضه على بجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (۱۲) لسنة ۱۹۸۲ قانون المجلس الطبي الاردني

المادة ١ -- يسمى هذا القانون(قانون المجلس الطبي الار دني لسنة ١٩٨٢)و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الوزارة وزارة الصحة الوزير وزير الصحة الوزير وزير الصحة المجلس المجلس الطبي الاردني التقابه الأطباء الاردنيين . التقابه الأطباء الاردنيين . المجلس المديني المجلس المنبئة عن مجلس وزراء الصحة المرتصاصات الطبية المرابط الاختصاصات الطبية في الاقطار المربية الامن المام المحلس الامن المام المحلس الامن المام المحلس الامن المام المحلس ا

المادة ٣ ـــ أ ــــ يؤمس في المملكة مجلس يسمى (المجلس الطبي الاردني) يتمتع بشخصية معنوية ذات استقلال مالمي واداري ضمن احكام هذا القانون و له ان يقوم بهلمه الصفة بجميع التصرفات القانونية ولمــه ان ينيب عنه في الاجرامات القضائية المتعلقة به او لاي غرض آخر النائب العام او اي عام آخر يوكله لهذا الغرض .

ب يكون مركز المجلس في مدينة عمان .

المادة ٤ ــ أ ــ يتألف المجلس من :

وزير الصحة ريساً معناء كليات الطب في أعضا الجامعات الاردنية مدير الحدمات الطبية عضواً الملكيـــــة

نقيب الاطباء عضواً رئيس لحنة الدراسات عضواً العليا في المجلس

ب- ينتخب المجلس نائباً للرئيس من بين أعضائه .

أ - وضع مواصفات التدريب المعترف به اثناء اعداد الطبيب العام او الاختصاصي في فروع الطب
المختلفة داخل المملكة وخارجها ومراجعتها دورياً لتطوير التدريب في مواكبة التقدم الطبي
ومراقبة الاحتفاظ بمستوى التدريب المقسرر

ب- التدريب المستمر وضمان المستوى العلمي والفني للاطباء الاختصاصيين والعامين بكل|الطرق التي يراها المجلس مناسبة .

التنسيق والتعاون مع المجلس العربي للاختصاصات الطبية .

المادة ٦ ــ بمارس المجلس في سبيل تحقيق اهدافه المهام التالية : ـــ

أ ــ توصيف التدريب المطلوب لجميع الاختصاصات الطبية من جميع نواحيه واعتماد اسس نقييم
 هذا التدريب .

ب- وضع شروط الاعتراف بصلاح المستشفيات للتدريب .

جـ تشكيل لحنة الدراسات العليا واللجان العلمية المتخصصة المنصوص عليها في القانون .

د ــ تنظم ندوات دراسة ودورات للاطباء الذين يعدون انفسهم للاختصاص بالتعاون مــــــع المؤسسات والهيئات الطبية المختلفة .

هـ - توفير الفرس للاطباء الاختصاصين والعامين لمتابعة التعليم بصورة مستمرة لتطوير معلوماتهسم
 وخبراً أمم وتحديثها

و — اصدار شهادات الاختصاص للاطباء الذين تتوفر فيهم الشروط المقررة ويجتازون الاستحانات
 التي تعقدها اللجان المختصة .

ز – تقويم شهادات الاختصاص الطبي السريري والاعتراف بها .

ح -- الاشراف على برامج التدريب الدوري : سنة الامتياز : واجراء الفحص الاجمالي للاطباء .

ط ــ اصدار النشرات والمطبوعات التي تحدم اهداف المجلس ومهامه .

ى – أعداد مشاريع الأنظمة ألحاصة بالمجلس واصدار التعليمات والأشراف على تنفيذها .

ك ــ. تعيين الامين العام للمجلس .

ل – اقرار الموازنة السنوية للمجلس .

م - مناقشة والقرار التقرير السنوي من من من مناقشة ومنا من أنه من مناقشة

عكذا من الأجل

المادة •١- أ ــ تتولى اللجنة العلمية المتخصصة المهام التالية في حقل اختصاصها ويجوز لها تشكيل لجان فرعــــية لكل •ن هذه المهام .

١ – وضع برامج التديب العلمي والعملي المعترف بـه .

٢ – القيام بتبادل الحبرات الطبية مع المؤسسات العربية والاجنبية .

٣ – وضع برامج التعليم الطبي المستمر والاشراف عليه .

٤ - وضع اسس الامتحانات والاسئلة وانواعها وتدقيق الوثائق العلمية لهذه الغاية .

قييم الشهادات العلمية والسريرية الصادرة عن البلاد الاخرى لغاية الاعتراف بها .

ب... تعتبر اللجنة العلمية المتخصصة المرجع المختص في اعتماد نتائج الامتحانات التي تجري في حقـل اختصاصها ورفعها الى لجنة الدراسات العليا للتصديق عليسها .

المادة ١١– يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس واللجان المنصوص عليها في هذا القانون أنّ يعين عضواً في اكثر من لجنة واحده أذا توفرت شروط العضوية فيه .

المادة ١٢– أ – يكون للمجلس امانة عامة تتألف من : –

المادة ١٣ ـــ أ ــــ يجتمع المجلس واللجان المنصوص عليها في هذا القانون بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه بموجب تعليمات تصدر من المجلس لهذه الغاية .

ب... يكون اجتماع المجلس واللجان التابعة له قانرنياً بمخصور الاكثرية المطلقة من الاعضاء وتصدر القرارات بأ تثرية اصوات الحاض بن واذا تساوت الاصوات يرجح الحانب الذي فيه رئيس. الحلسة

المادة ١٤– تتكون موازنة المجلس من الموارد التالية : ـــــ

أ – المبلغ الذي تحصصه الحكومة للمجلس في المرازنة السنوية للوزارة .

ب. مساهمة متساوية من كل من مديرية الحدمـــات الطبية الملكية. وتقاية الاطباء وكل كلية من كليات الطب الاردنية كما يقررها المجلس . المادة ٧ ـــ أ ـــ تتألف لجنة الدراسات العليا في المجلس من : ـــ

مندوب عن الوزارة يعينه الوزير عضراً مندوب عن كل كلية طب اردنية يعينه رئيس الجامعة عضراً مندوب عن مديرية الخامات الطبية الملكة يعينه الفائد العام القوات المسلحة الاردنية مندوب عن نقابة الاطباء يعينه مجلس القابة منة من الاطباء الاختصاصيين يختارهم المجلس لمدة اعضماء

اربع سنوات تنتهي عضوية ثلاثة منهم في الدورة الاولى بالاقتراع السري بعد سنتين من اختيارهم .

ب يضرط في من يعين عضواً في لجنة الدر اسات العليا ان يكون بمرتبة لاتقل عن المرتبة التي تسبق الاستاذية مباشرة اذا كان يعمل او عمل في التعريس الحامعي او ان يكون حائز آ الشهادة العليا في حقل اختصاصه وان لاتقل خبرته فيه عن سبع صنوات بعد الحصول على تلك الشهادة العليا ومرموقاً في حقل اختصاصه ويفضل من نشر بحوثاً طبية متخصصة.

حــ تنتخب اللجنة من بين اعضائها رئيساً لها و نائباً له .

المادة ٨ – تتولى لجنة الدراسات العليا المهام التالية : ـــ

أ – تنفيذ قرارات المجلس .

ب- تشيب اسماء اعضاء اللجان العلمية المتخصصة للمجلس والاشراف على اعمالها .

النظر في توصيات اللجان العلمية المتخصصة ورفع تتسيباً باللمجلس :

د ـــ النظر في الامور المشتركة والتنسيق بين اللجان العلمية المتخصصة و

ه – انحاذ الاجراءات اللازمة لضمان الستوى للطلوب للامتحانات والندوات والدورات .

المادة ٩ ــ أ ــ قولف لكل اختصاص طبي لجنة علمية متحصصة من ٥ صبعة ١ اعضاء ويجوزان يكون ١ ثلاثة ١ منهم من غير الاردنيين .

بـ يشرط في من يعين عضواً في لحنة علمية متخصصة أن يكون برتبة استاذ مساعد او ما يعادلها
على الاكل اذا كان يعمل او عمل في التدويس الجامعي او ان يكون حاصلا على الشهادة العليا
في حقل اختصاصه والمفى مدة لاتفل عن خمس سنوات في تمارسة اختصاصه بعد الحصول على
تلك الشهادة ومرموقاً في حقل اختصاصه ويفضل من نشر بحوناً طبية في مجالات طبية متخصصة.

د – تنتخب اللجنة العلمية المتخصصة رئيسًا لها وناثيًا له من بين اعضائهـا .

عكذات الأجل

- جـــ المنح والاعانات والهبات التي يقبلها المجلس على ان يوافق مجلس الوزراء على الممح والاعاناتـــــــ والهبات الخارجية .
- د -- اجور الدورات التدريبية والامتحانات وبدل اصدار الشهادات والرثانق التي تحدد بتعليدات يصدرها المجلس .
 - ه ربع المطبوعات الني يصدرها المجلس .
- المادة ١٥- يشترط فيمن يتقدم للحصول على شهادة اختصاص من المجلس بالاضافة الى تو فو الاحكام والشه وط والمؤهمات المنصوص عليها فى هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، ان يكون طبيباً مرخصاً من الوزارة ومسجلا فى القابة .
- المادة ٦٦– تعتبر الشهادة الصادرة عن المجلس العربي الاختصاصات الطبية شهادة مهنية عليا للاختصاص وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .
- المادة ١٧- أ يحظر على اي طبيب ان يمارس اي اختصاص طبي او ان يعلن عن نفسه بأي تُوسُيلة على انهـــــ اختصاصي الابعد حصوله على شهادة اختصاص من للجلس وفقاً لاحكام هذا القانون
- ب. لا تسري احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الاطباء الاختصاصيين المسجلين في النقابة قبـــل صدور هذا القانون .
- المادة 10 يجوز المعجلس ان يعيد تقييم الاختصاصيين العاملين في اي اختصاص طبي كل خمس سنوات مرة وبالطريقة التي يراها مناسبة ان يمنع من لم تتوفر فيه متطلبات التقييم من تمارسة الاختصاص الى ان تتوالهر
 - المادة ١٩- يتمتع المجلس بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدواثر الحكوميه .
- المادة ٧٠ أ _ كل من نحالف احكام هذا القانون او الانظمـة او التعليمات او القرارات الصادرة بمقتضاه يعاقب بغرامة لاتقل عن (١٠٠) دينار ولا تتجاوز (١٠٠٠) دينار بالاضافة الى ازالة اســـاب المخالفة والمحكمة ان تمنع المخالف من ممارسة الاختصاص وقرقتاً حتى باية المحاكمة وتضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة
- ب ان الحكم ببراءة الطبيب من المخالفة المسوبة اليه او عدم مسؤوليته عنها لا يحول دون ملاحقته تأديباً من قبل الحهة المختصة
- المادة ٢١ ــ الى ان يتم تشكيل اي لجنة علمية متخصصة تنولى لجنة الدواسات العليا القيام بمهام وصلاحيات تلك....
- المادة ٧٧٪ أ ـــ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقسة بالشؤوان المالية والادارية وشؤون الموظفين والمستخدمين واللوازم

> المادة ٧٣– يلغي اي نص او تشريع آخر بالقدر الذي يتعارض فيه مع احكام هذا البنانون . المادة ٢٤– رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام هذا الفانون .

> > 1441/1/47

حسن المومني

الحسين بن طلال

_

رئيس الوزراء ووزير الشاع	وڑیــــر الامـــنــلام	وزيـــــر الماليـــــه	رزيسر الثقافه والشباب ووزيسر السياحه والاثار
دوریز استاح مضر پسنران	عنئان آبو عوده	سالم مساعـــده	معن ابو نوار
وزیسسر العسسدل اهمد عبدالکرم الطراء ن	ـــر وزیــــر ســـلات الزراءـــة عضوب الزبن مروان دودین	لارض المحتلة المواص	
وليـــر الخارجيـــة مروان القاسم	وزير الداخلية ووزير العمل بالوكالة س ليمان عرار	وزيــــر التبويــن أبراهيم أيوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل المهندس علي السحيمات
وزير دولة اشؤون رئاسة السوزراء هكبت الساكت	وزيــــر التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزیــــر المحــــة الدكتور زهير ملحس	
وزيــــر	وزير الصناعة والتجارة	وزيـــر الاشغال العامة	وزير الشؤون البلديه والقروية والبيئـــة